مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – الجلسة الثانية والعشرون

البند ٢ – مناقشة عامة

مداخلة شفهية – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٤ مارس ٢٠١٣

يقدمها: باولا سلوان ضاهر

شكرًا سيدي الرئيس،

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من موجات تظاهر شعبية مستمرة تطالب بالديمقراطية والحقوق الأساسية، يود "**مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**" أن يلفت الانتباه إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في سياق التظاهرات السلمية وكذا القيود على الحق في حرية التجمع التي تمارسها العديد من الحكومات في المنطقة.

تظهر هذه المشكلة دومًا في تعامل السلطات مع المظاهرات والتجمعات على أرض الواقع، كما يساهم الجانب تشريعي أيضًا في انتهاك الحق في التجمع. فبعض الدول في المنطقة –مثل السودان– ليس لديها قانون بشأن التجمعات على الإطلاق، و تعتمد عوضًا عن ذلك على القوانين الجنائية لتنظيمها، في حين أن المملكة العربية السعودية تفرض حظرًا تامًا على ممارسة ذلك الحق. أما القوانين القائمة حاليًا أو مشروعات القوانين المطروحة لتنظيم التجمعات في بلدان متنوعة مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين، تبعد كثيرًا عن المعايير الدولية وجميعها في حاجة ملحة إلى الإصلاح. وفي الكثير من الحالات، تدل هذه القوانين على أنه قد تمت صياغتها بعناية وبغرض واضح وهو قمع الحق في حرية التجمع وليس دعمه. فتلك القوانين تُقيد التجمعات بطرق شتى، بما في ذلك اشتراط الحصول على تصريح مسبق من الحكومة لإقامة تجمعات، ومنح السلطات صلاحيات واسعة لوضع شروط على التجمعات أو لحظرها حسبما تراها مناسبة، وإلقاء المسئولية بشكل غير ملائم على منظمي التجمعات عن أي أعمال إجرامية قد تحدث أثناء التجمع، وفرض عقوبات جزائية مفرطة نتيجة ارتكاب مخالفات طفيفة للقوانين –التي هي في حد ذاتها غاية في التقييد– والحد من حرية التعبير أثناء التجمعات، وعدم الحد من استخدام القوة ضد المتظاهرين على يد الشرطة أو محاسبة قوات الأمن التابعة للدولة عندما تتعدي على حقوق هؤلاء المتجمعين.

في هذا السياق، نود توجيه عنايتكم إلى التقرير الصادر عن "**المفوضية السامية لحقوق الإنسان**" بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التظاهرات السلمية، والمُقدم إلى هذه الجلسة. وبوجه خاص، فإننا نؤيد التوصية التي قدمها "**المقرر الخاص المعنى بالإعدامات خارج نطاق القانون**" ضمن هذا التقرير، والمتعلقة بضرورة ضمان إطار دولي أقوى لحقوق الإنسان من أجل توجيه سياسات الحكومات في تعاملها مع التظاهرات السلمية، وذلك لضمان التزامها

بمعايير حقوق الإنسان. فهناك حاجة واضحة إلى ترجمة معايير الدولية لحقوق الإنسان إلى سياسات وقوانين في كل أنحاء العالم. ونحن نحث هذا المجلس على البدء في التعامل مع تلك الحاجة الملحة بشكل جدي، لاسيما في إطار القرار القادم بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التظاهرات السلمية.

شكرًا سيدي الرئيس